

الحماية الدستورية للتنمية المستدامة
CONSTITUTIONAL PROTECTION OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT

تاريخ النشر: 2023/06/27

تاريخ القبول: 2023/05/13

تاريخ الاستلام: 2023/03/27

أ.د. سامر مؤيد عبد اللطيف¹، م.د. فراس عيسى مرزة الحميري²

¹ جامعة كربلاء، كلية القانون، العراق، samir_muayd@yahoo.com

² جامعة اهل البيت، كلية القانون، العراق، fras.alhmyry@gmail.com

الملخص

شهدت الحضارة الانسانية في العقود الاخيرة ثورة تقنية مصحوبة بقفزات تنموية كبيرة تركزت بصورة اساسية في الدول المتقدمة، ولم يكن للدول المتخلفة نصيب مرضي رغم مساعيها المتفرقة لإدراك الفجوة الحضارية التي ابعدها عن ركب التطور. بيد أن التطورات غير المنضبطة المصاحبة للتقدم الصناعي، قد أسهمت بالمقابل في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي التي هددت بقاء البشرية واهدرت الكثير من فرص تطور وعيش الاجيال القادمة؛ حتى برزت تساؤلات حول التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالبيئة، وعن النمو المتزايد في الجانب الاقتصادي على حساب المقدرات البيئية والنظم الاجتماعية ما ادى الى ان ينتبه العالم إلى أهمية تحقيق التنمية الموافقة للبيئة ومواردها والضامنة لمستقبل الاجيال تحت مسمى (التنمية المستدامة).

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الأجيال القادمة، الحفاظ على البيئة

ABSTRACT

In recent decades, human civilization has witnessed a technical revolution accompanied by great developmental leaps that were mainly concentrated in developed countries, and underdeveloped countries did not have a satisfactory share despite their sporadic efforts to realize the civilizational gap that kept them far from the path of development. However, the uncontrolled developments associated with industrial progress have, in turn, contributed to the growth of a series of problems of an environmental nature that threatened the survival of humanity and wasted many opportunities for the development and livelihood of future generations. Until questions arose about economic development and its relationship to the environment, and about the increasing growth in the economic aspect at the expense of environmental capabilities and social systems, which led the world to pay attention to the importance of achieving development that is compatible with the environment and its resources and guarantees the future of generations under the name (sustainable development).

Keywords: sustainable development, The next generations, Preserving the environment

إن انخراط دول العالم مع انتصاف القرن العشرين في سباق تنموي اقتصادي احادي الجانب قد كلف البشرية نزيفا حادا على صعيد الموارد الطبيعية الى جانب ما أحدثته هذه الثورة التنموية من أضرار بيئية من هنا نشأت تساؤلات حول التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالبيئة، وعن النمو المتزايد في الجانب الاقتصادي على حساب المقدرات البيئية، ما أدى إلى أن ينتبه العالم إلى أهمية تحقيق الموازنة بين الجوانب الاقتصادية والبيئية استعدادا للمستقبل تحت عنوان التنمية المستدامة التي تسعى الى الاستثمار الامثل للوسائل الاقتصادية دون الاضرار بالبيئة او محاول استنزاف طاقتها لكي تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر وتمتع باستدامة ذاتية على الأمد الطويل .

ولما كان الدستور بمثابة الترجمة القانونية العليا لإرهاصات المجتمع وتطورات، والدفع القانوني الحامي مما يعترض الأمة من تحديات في الحاضر والمستقبل، كان من الطبيعي ان نشهد توجهها دستوريا متأخرا لمواكبة تطورات التنمية وتأمين متطلباتها والحرص على مواجهة تحدياتها تحت مسميات وعناوين متعددة.

وفي ضوء ما تقدم برزت اشكالات وتساؤلات مدارها ضبط ماهية التنمية المستدامة، وتحديد عناصرها وابعادها في سبيل تحديد اهدافها؛ هذا الى جانب محاولة لمواجهة اشكالية تفاوت المعالجة الدستورية لقضايا التنمية المستدامة وتبني عناصرها واهدافها ما بين التصريح والتلميح وما بين التحديد والتفصيل. ما يدعونا بالضرورة الى محاولة تحليل ماهية التنمية المستدامة وبيان خصائصها وابعادها في مبحث وتبيان مبررات الاهتمام الدستوري بها وصور المعالجة الدستورية لها في مبحث ثانٍ باستخدام منهج التحليل الوصفي والمقارن.

المحور الأول

ماهية التنمية المستدامة

ان التطرق الى ماهية موضوع التنمية المستدامة بوصفها مصطلحا حديثا دخل الى عالم السياسة والاقتصاد الغربي قبل العربي، يستدعي في المقام الاول التعريف بهذا المفهوم وتقصي جذوره التاريخية ونشأته، ثم معالجة شروطه وابعاده في المقام الثاني.

1. التنمية المستدامة: الجذور والمفهوم

ان المعالجة العلمية لموضوع او ظاهرة ما، يستلزم تقصي جذور ذلك المفهوم والتطورات التاريخية التي مر بها حتى اتخذ شكله النهائي اولا، ومن ثم التعريف بطبيعة وماهية هذا المفهوم لتثبيت القاعدة العلمية له في سبيل ابراز ملامحه وابعاده، وتمهيدا لدراسة استخداماته. على هذا الاساس تهض الحاجة لتقصي جذور مفهوم التنمية المستدامة الحديث النشأة والذي جاء نتاج مخرجات عملية التنمية والتطور التي مر بها المجتمع الغربي قبل غيره اكثر من المجتمعات النامية. وهذا يستدعي لاحقا الخوض في غمار تعريف التنمية المستدامة التي تعد احدى معطيات الحداثة الغربية.

1.1. جذور التنمية المستدامة وتطورها

حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي، كان الارتباط بين تحقيق الرفاه الاجتماعي والسياسات الاقتصادية هو الشغل الشاغل لخبراء الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع لفترة طويلة، وقد نوقشت السياسة الاقتصادية كمسألة تتعلق بالاستغلال والاستخدام الأقصى للموارد الاقتصادية كأساس للرفع من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وفي المؤشرات الجزئية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، دون اعتبار للبعد البيئي ذو التأثير المباشر وغير المباشر على الموارد الطبيعية من تربة ومياه وهما الرافدان الأساسيان للقطاع الزراعي.⁽¹⁾

وبحلول أواخر السبعينات والثمانينات طغت على المناقشة نظريات تنموية، تنطوي على وجهة نظر أكثرها شمولاً، وجرى تحليل أثر السياسات الاقتصادية على المسائل الاجتماعية والبيئية، مثل الفقر والتوزيع ضمن الجوانب الاجتماعية، ونضوب الموارد الاقتصادية والتلوث. يتقدمها نادي روما الذي تأسس عام 1968 وضم عددا من المهتمين من مختلف أنحاء العالم، بهدف إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة⁽²⁾. ففي سنة 1972 نشر هذا النادي تقريراً مفصلاً حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، توقع فيه حدوث خلل في القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها. وفي نفس السنة، انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم، تمخض عنها مجموعة قرارات تخص التنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية.⁽³⁾

(1) محمد مصطفى سالت ، التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة محمد خضير – بسكرة ، بتاريخ 2017 ، ص 45 وما بعدها

(2) المصدر ذاته ، ص 52.

(3) دوزيبة برنارد وآخرون، مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية، الشعبية المصرية القومية لليونسكو، القاهرة، 1988، ص 23.

وفي عام 1981 صدر تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية تحت عنوان (الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة)، الذي عرف التنمية المستدامة بأنها السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بنظر الاعتبار قدرات وامكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة.

لاحقاً وفي 28 أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميثاق العالمي للطبيعة، بهدف توجيهه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، مع الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي والحفاظ على الموارد عند وضع الخطط التنموية⁽¹⁾.

ويعتبر أول من أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي هو تقرير «مستقبلنا المشترك» الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987 المشكلة بموجب قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1983⁽²⁾. المعروف باسم "تقرير برونتلاند"، محذرا من الآثار السلبية للنمو الاقتصادي والعولمة على البيئة⁽³⁾ إذ أعطت اللجنة المذكورة للتنمية المستدامة تعريفاً هو الأكثر شيوعاً " بأنها التنمية التي تلي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم "⁽⁴⁾.

وتدريجياً ترسخ مفهوم التنمية المستدامة عند جميع الدول التي وافقت وصادقت على ما يسمى بأجندة القرن 21، الصادرة عن قمة "ريو" أو قمة الأرض بالبرازيل عام 1992⁽⁵⁾. إذ قدمت توصيات لدعم التنمية المستدامة في دول الجنوب وخاصة مطالبة الدول الصناعية بتخفيض نسبة 7,0 % من إنتاجها القومي، كمساعدات تنموية خارجية وتحديث عن المعايير اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة كالححد من الاستهلاك المبذّر، مكافحة الفقر، حماية الغلاف الجوي والمحيطات والتنوع البيولوجي⁽⁶⁾.

وبعد قمة الأرض الثانية أقيمت عدة مؤتمرات دولية مرتبطة عضويًا بقضايا التنمية المستدامة منها، حقوق الإنسان عام 1993، السكان 1994، التنمية الاجتماعية 1995، المرأة سنة 1995، المستوطنات البشرية عام 1996، الغذاء 1996، وكانت جميعها تهدف إلى إحداث تغيير هيكلي في مسيرة التنمية في العالم لتصبح أكثر استدامة وأكثر عدالة⁽⁷⁾.

(¹) أحمد المهدي بالله، الطبيعة القانونية للتنمية المستدامة في إطار أحكام القانون الدولي العام، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الثاني والتسعون، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2009، ص 119.

(²) د. اسحاق الكندري، مفهوم التنمية المستدامة: أهميتها وأهدافها وأنماطها، مقال منشور في جريدة الكويتية، الجمعة، 30 / 12 / 2022، ص 2، منشور على الرابط الاتي:

<https://alkuwaityah.com/Art/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85>

(³) مفهوم التنمية المستدامة، بحث منشور على موقع موسوعة الجزيرة، بتاريخ 2015/11/30، تاريخ الدخول للموقع 2022/12/4، على الرابط الاتي:

<https://nudrh.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9->

(⁴) سالم توفيق النجفي، البيئة والتنمية الاقتصادية مقاربات اقتصادية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 73، 2003، ص 41

(⁵) ينظر: التنمية المستدامة، مقال منشور على موقع الأمم المتحدة- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تاريخ الدخول للموقع 2022/12/5، على الرابط الاتي:

<https://www.un.org>

(⁶) محمد باتر علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 2003، ص 185 – 187.

(⁷) د. اسحاق الكندري، مفهوم التنمية المستدامة: أهميتها وأهدافها وأنماطها، مصدر سابق، ص 4.

وعن مؤتمر القمة العالمي الذي انعقد في جنوب أفريقيا 2002 صدر إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة لمواجهة مجمل التحديات العالمية، مثل القضاء على الفقر، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنع تدهور البيئة العالمية، وتراجع التنوع البيولوجي والتصحر، ومعالجة تلوث المياه والهواء والبحار⁽¹⁾.

وهكذا أخذ مفهوم التنمية المستدامة يحتل بالتدريج - منذ انتهاء القرن العشرين- مكانة مهمة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار. ويعود هذا الاهتمام إلى الضغوط المتزايدة على الإمكانيات المتاحة في دول العالم في مقابل النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية والتطور التقني الذي شهدته الحضارة الانسانية في هذه الفترة.⁽²⁾

2.1. مفهوم التنمية المستدامة

يتخذ مفهوم التنمية ابعادا وأفاقا متعددة ويشمل كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع البشري الذي تتفاعل فيه عدة مسارات تنموية فنجد التنمية البشرية والتنمية الادارية والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتنمية الزراعية الى غير ذلك من ابعاد التنمية التي يعبر عنها بالتنمية المستدامة، والتي تصبغ اليوم الجزء الأكبر من السياسة البيئية المعاصرة ولقد كان للعمومية التي اتصف بها المفهوم دورا كبيرا في جعله شعارا شائعا وبراقا مما جعل كل الحكومات تقريبا تتبنى التنمية المستدامة كأجندة سياسية حتى ولو عكست تلك الاجندة التزامات سياسية مختلفة جدا تجاه الاستدامة.⁽³⁾

عرفت التنمية المستدامة بتعاريف أحادية مختصرة أشبه بأن تكون شعارات و تفتقد للعمق العلمي مثل التنمية المتجددة و القابلة للاستمرار والتنمية التي لا تتعارض مع البيئة والتنمية العادلة و غير ذلك من التعاريف المختصرة.⁽⁴⁾

أما التعاريف الأكثر شمولاً وعمقاً فنجد بعضها في اعلانات المؤتمرات العالمية والمنظمات الدولية ومنها تعريف المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبورغ في العام 2002 بأنها: "الالتزام بإقامة مجتمع عالمي منصف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للمجتمع، حيث يمثل السلام والأمن والاستقرار واحترام الإنسان والحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية واحترام التنوع الثقافي". وكذا تعريف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لها " بأنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار

(¹) ينظر: مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الصادر في 26 أغسطس، 4 سبتمبر 2002، جوهانسبرغ، منشور على موقع الأمم المتحدة- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تاريخ الدخول للموقع 2022/12/5، على الرابط الاتي:

<https://www.un.org>

(²) د. عبدالله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 2002، ص8.

(³) عبد الله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 23، العدد 1، السنة 2009، ص 190 وما بعدها.

(⁴) مدحت محمد أبو النصر، ادارة وتنمية الموارد البشرية "الاتجاهات المعاصرة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007، ص32.

إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، وتحمي الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة، وملاءمتها من الناحية الفنية والاقتصادية وقبولها من الناحية الاجتماعية⁽¹⁾.

وعرفها وليم رولكنز-هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية- على أنها: "تلك العملية التي تقرر ضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة"، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عملية متكاملة وليست متناقضة. وبالتالي فالتنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة. فيما عرفها قاموس ويبستر على أنها "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً"⁽²⁾.

كما عرفت في الفقه الغربي على أنها "القدرة على تلبية حاجات سكان العالم الحاليين بدون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها"⁽³⁾.

وفي الأدبيات العربية نجد من يعرف التنمية المستدامة⁽⁴⁾ التطوير أو التحسين أو التحديث في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإنسانية والصناعية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها من جهة وعدم تعارض مجالات هذه التنمية مع بعضها من جهة أخرى.⁽⁴⁾

وعرفت كذلك بكونها "عملية تطوير شامل متزامن لعدة عوامل اجتماعية اقتصادية بيئية بما يلي احتياجات الإنسان المعاصر دون المساس بمقدرات الأجيال القادمة وفي إطار الحفاظ على الموارد البيئية"⁽⁵⁾.

انطلاقاً من هاته التعاريف يمكن الخروج بتعريف موحد للتنمية المستدامة يجمع بين الأبعاد الثلاثة بكونها عملية تطويرية مخططة تهدف إلى أحداث إصلاحات وتطورات في البنى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع على نحو متوازن، بما يلي حاجات الأفراد في الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم.

يتضح من هذا كله أن التنمية المستدامة في الواقع هي مفهوم شامل يرتبط باستمرارية أفراد و مؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع حفظ التنوع الحيوي والحفاظ على النظم الإيكولوجية والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة، كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

(¹) عبد الخالق عبد الله ، التنمية المستدامة بين البيئة والتنمية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت- لبنان، 1998، ص23.

(²) ماجدة ابو زنت وعثمان غنيم ، التنمية المستدامة : دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى ، مجلة المنارة ، المجلد 12 ، العدد 1 ، 2006 ، ص 156 .

(³) غسان حسن حمود ، مفاهيم التخطيط الحضري المستدام واثرها على البيئة السكنية: المجاورة السكنية (أنموذجاً)، مجلة واسط للعلوم الهندسية، كلية الهندسة، جامعة واسط ، المجلد 16، العدد 1، 30 إبريل- نيسان 2008، ص24.

(⁴) سامي بلال ، أهمية التنمية المستدامة وأهدافها ، مقال منشور بتاريخ 2021/3/15، تاريخ الدخول للموقع 2022/12/10، ص4، على الموقع الاتي:

<https://www.hellooha.com/articles>

(⁵) سالم محمد عبود، استراتيجية التنمية المستدامة (مدخل تحليلي للعلاقة بين الأمن والتنمية)، ط1، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، القاهرة، 2019، ص47.

2. شروط التنمية المستدامة وابعادها

تعددت شروط التنمية المستدامة بتعدد صورها وابعادها. وكونها ظاهرة انسانية متشعبة العناصر والابعاد وذات تداعيات مستقبلية، استلزمت توافر جملة من العناصر والشروط التي تهيئ المناخ الخصب لاستنبات هذه العملية المعقدة ذات الابعاد المتعددة.

1.2 شروط التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي غاية عالمية كبرى ومسألة نسبية تحتاج للكثير من الإيمان والجهود والتعاون لتحقيقها أو تحقيق أهدافها، وكل مجال من المجالات التي تستهدفها التنمية المستدامة يحتاج لنوع من التخطيط وفهم للواقع ودراسة للمستقبل، وهنا نلخص بعض الشروط التي تساعد في الوصول لهذه الغاية، ومنها⁽¹⁾:

- **الابداع والابتكار:** لا أحد يزعم أن تطبيق فكرة التنمية المستدامة بجميع أهدافها ومجالاتها المختلفة مسألة سهلة ويمكن الوصول لها ببساطة، وفي نفس الوقت ليست مسألة مستحيلة أو غير واقعية، وإنما تحتاج للتفكير الجدي في المشاكل والابداع في إيجاد حلول حقيقية لها، كابتكار اختراعات جديدة للعمل على تحسين الطاقة واكتشاف وسائل زراعية جديدة لتحقيق الأمن الغذائي، والبحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية.
- **عدم التأثير على المستقبل:** أن فكرة التنمية المستدامة بذاتها تقوم على استمرارية العملية التنموية في المستقبل، الأمر الذي يتطلب معه عدم تعارض أي خطة أو برنامج تطوير أو تنمية مع مصالح وحاجات الأجيال القادمة في المستقبل، وإنما العمل على تمهيد الطريق لهذه الأجيال لتكمل الطريق الذي نبدأه اليوم.
- **الموازنة بين مجالات التنمية:** كما ذكرنا فعملية التنمية المستدامة يجب أن تكون متكاملة من حيث مجالات التنمية، ولا يجب أن تؤثر عملية التنمية في مجال معين على مجال آخر سلباً، فالتنمية في المجال التكنولوجي أو الصناعي لا يجب أن تؤثر سلباً على المجال البيئي أو الاجتماعي.
- **الإيمان بأهمية التنمية المستدامة:** والوعي بضرورة تحقيقها على نطاق واسع يشمل جميع بلدان العالم، فهذا الوعي والإيمان سيكون دافع يحرك الجميع من حكومات ومؤسسات ومنظمات محلية ودولية لتطبيق الخطط التنموية في أعمالها للوصول لأهداف التنمية المستدامة.

2.2 أبعاد التنمية المستدامة

ظهرت التنمية المستدامة كفكرة تؤطر للتنمية التي تحقق التوازن بين النظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي دون اختلال بين هذه الانظمة الثلاثة مجتمعة.

- **الابعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة**

(1) سامي بلال ، أهمية التنمية المستدامة وأهدافها ، مصدر سابق ، ص5-ص6.

يعتبر البعد الاقتصادي من أهم أبعاد التنمية المستدامة والاسبق ظهوراً من غيرها في المراحل الأولى، كانت العلاقة بين الاقتصاد والبيئة تشهد تنافراً كبيراً حيث كان هاجس الدول آنذاك هو تحقيق نوع من النمو والرفاه الاقتصادي عبر الرفع من معدلات الدخل والاستهلاك بأي وسيلة، وكان هذا التقدم يتم على حساب استنزاف أكبر قدر ممكن من الموارد البيئية دون إغارة الاهتمام لما قد يلحق هذه البيئة من أضرار⁽¹⁾. لكن، ومع منتصف السبعينات ظهرت بوادر تحول في طريقة تبني السياسات الاقتصادية وعلاقتها بالبيئة، حيث تعالت الدعوات إلى تبني استراتيجيات تؤخذ بعين الاعتبار الكلفة البيئية لبناء الاقتصاد، وتمت الدعوة إلى اعتماد ما سمي "بالناتج القومي الأخضر أو الطبيعي pib"، وهو الرأسمال الطبيعي الذي يشتمل على ترشيد استعمال الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية وإدارتها بشكل أمثل لا يحول دون قدرتها على الاستمرارية والتجدد. وبالفعل تم التنصيص على ضرورة مراجعة أنماط الاستهلاك السائدة بشكل متوازن والعمل على استمرارية الموارد المالية والتقنية والتكنولوجية بشكل يحقق لنا من جهة الغايات الاقتصادية المتوخاة منها، ومن جهة أخرى لا يؤثر تأثيراً جسيماً على البيئة⁽²⁾.

تتطلب التنمية المتواصلة والمتجددة استعمالاً رشيداً وأمثلةاً للمناهج الاقتصادية المتبعة. في خفض معدل استهلاك الفرد في الدول المتقدمة من الطاقة والموارد الطبيعية، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام، والمساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في الأجور، ومن ناحية أخرى إنتاج ما يغطي الحاجات الأساسية للإنسان ويحسن مستواه المعيشي⁽³⁾.

• الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة

يمثل البعد الاجتماعي نقطة التميز للتنمية المستدامة، فهو يمثل البعد الإنساني والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام والاندماج الاجتماعي وأداة التطوير في الاختيار السياسي. يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها الأسمى، فبدون تأهيله وأخذ مصالحه بعين الاعتبار لا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية⁽⁴⁾.

ويهتم هذا البعد بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد بشكل متساو، زد على ذلك تقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين دون أي تمييز⁽⁵⁾.

ويكون النظام مستداماً اجتماعياً في حال تحقق المساواة في التوزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى المستفيدين الأجدر بها بالإضافة إلى إشراك الأفراد في اتخاذ القرار بشكل شفاف ودقيق تشمل التنمية الاجتماعية عدة الجوانب منها: العدالة في توزيع الدخل، والمشاركة الشعبية، والتنوع الثقافي⁽¹⁾.

⁽¹⁾ مهدي صالح داوي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأبعادها الاقتصادية العربي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2006، ص8.

⁽²⁾ دوزيبة برنارد وآخرون، مصدر سابق، ص17.

⁽³⁾ عبد الله من جمعان الغامدي، مصدر سابق، ص12.

⁽⁴⁾ ريدا ديب وسليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد الأول، السنة 2009، ص5.

⁽⁵⁾ عبد المنعم أحمد شكري، التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق (دراسة تحليلية مقارنة)، أطروحة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 1999، ص55.

• الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة

يمثل الاهتمام بالبيئة ركناً أساسياً في التنمية، ويركز على مفهوم الحدود البيئية، والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدوداً معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف وأن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية تعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة، وبالتالي فإن الاستدامة تعني دائماً وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة، من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها من الاستنزاف والتدهور بما يضمن حق الجيل الصاعد والأجيال المستقبلية، تنادي مبادئ وأهمية التنمية المستدامة وابعادها بالاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة، وترشيد استخدام الموارد غير المتجددة، وذلك بهدف التقليل من الآثار الضارة للأنشطة الإنتاجية على البيئة، والعمل على تطوير مصادر الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المخلفات.⁽²⁾

• البعد التكنولوجي

يستهدف البعد التكنولوجي السعي لتحقيق تحول في القاعدة التكنولوجية في المجتمعات الصناعية، بحيث تكون أنظف وأكثر كفاءة، كما تسعى لبناء قاعدة تكنولوجية في البلدان النامية التي تتقدم في مجال التصنيع، لتفادي تكرار الأخطاء وتفادي إحداث تلوث بيئي، وهكذا تساعد التكنولوجيا المستخدمة في تحقيق التوافق بحيث لا تتحقق التنمية على حساب البيئة.⁽³⁾

المحور الثاني

التقنين الدستوري للتنمية المستدامة

لا يستقيم الكلام عن التنمية المستدامة ما لم تدمج في مسارها الدستوري بغية استخلاص نتائج تخدم أهداف البحث وتجب عن أهم إشكالاته ولأسيما أن اقتحام هذا المفهوم إلى الوثيقة الدستورية جاء متأخراً جداً بعد أن تقدم مفهوم التنمية بجانبها الاقتصادي، لذلك لم تكن المعالجة القانونية كافية أو مناسبة للموضوع الجديد بكل ما يحتمله من أبعاد وتأثيرات. من هنا وجب التعرف على المبررات التي تدعونا للخوض في غمار الحماية

(¹) د. جعفر طالب احمد ، أبعاد التنمية المستدامة، مقال منشور بتاريخ 2020/11/24، على موقع المرجع الالكتروني للمعلوماتية تاريخ الدخول للموقع 2022/12/20، ص 7، على الرابط الاتي:

<https://almerja.com>

(²) المصدر السابق، ص 8.

(³) المصدر نفسه، ص 9.

الدستورية للتنمية المستدامة في المقام الأول، ثم التعرف على المعالجات الدستورية المتنوعة والمقارنة لهذا المفهوم في المقام الثاني.

3. مبررات التقنين الدستوري للتنمية المستدامة

يمكن تقسيم مبررات التوجه الدستوري نحو التنمية المستدامة على طائفتين من المبررات اولها المبررات التي تجد سندها من القانون، وثانيها المبررات التي تستمد اهميتها من الواقع.

1.3. المبررات القانونية

اذا كان الدستور سيد القوانين وعنوانها وقمة هرمها الذي يضمن ويتضمن مجموعة المبادئ القانونية العامة و القواعد الأساسية الكلية التي تخضع لها القواعد القانونية العادية المنظمة للحياة العامة والخاصة فيها وهو يتضمن ايضا القواعد المتعلقة بشكل الدولة ونظام الحكم فيها التي يتضمنها الدستور ، بالإضافة الى تضمنه لجملة من المبادئ غير السياسية المتعلقة بحقوق الافراد والنظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة والتي تنتهي اليها التنمية المستدامة او بعض عناصرها بصورة مباشرة وغير مباشرة وهو توجه حديث اعتمدته دول محددة في صياغاتها الدستورية ، يندرج ضمن ما اصطلح عليه الفقه الفرنسي بـ(الدستور-الاجتماعي La Constitution sociale)⁽¹⁾. ومن هنا يمكن استنتاج الغاية الاساسية من تضمين امثال هذه القواعد في متن الدستور بإظهار حرص المشرع الدستوري على اضعاء الطابع الحداثي والوجه الديمقراطي للفكرة الاساسية التي يقوم عليها ذلك الدستور وتحكم محتوى قواعده.

من جانب اخر يكرس هذا التوجه الدستوري، استجابة هذا المشرع الدستوري لموجة عالمية جعلت من هذه المبادئ معيارا رئيسا في قياس تقدم الدول وتفاعلها الايجابي مع متطلبات التنمية والنهوض الحضاري لها.

كذلك يمكن القول إن الإشارة إلى عناصر التنمية المستدامة في الدستور، تأتي ايضا تكريسا لشرعية هذه المبادئ وضمن سموها بحسبانها جزء من قواعد الدستور لتكتسب بذلك السمو والرفعة والاحترام والالزام الذي يوقع على الدولة ممثلة بكافة سلطاتها نوعين من الالتزامات حيالها:

التزام ايجابي مجاله الاعتراف بأهمية وسمو هذه القواعد واحترامها واتخاذ الإجراءات الإيجابية الكفيلة بتحقيقها وتطبيقها على ارض الواقع. والتزام سلبي مجاله امتناع تلك السلطات عن انتهاك تلك المبادئ وضمن حمايتها من التجاوز عليها.

على صعيد اخر يجسد النص الدستوري على هذه المبادئ ، الحرص على حماية حقوق الانسان وحرياته عبر وسيلتين ؛ الوسيلة الاولى بتعزيز منظومة الحقوق والحريات المنصوص عليها بالدستور بإضافة اجيال وصور جديدة

(1) يقصد بالدستور الاجتماعي " مجموعة النصوص والمبادئ التوجيهية ذات الطابع الاجتماعي التي لا تنتهي لموضوع الدستور وتتضمنها الوثيقة الدستورية في سبيل اضعاء طابع الالزام والسمو الدستوري عليها " ينظر: الامين اياذ عويكة، في الدستور ، مقالة لمجلة البناء ، 2017/09/06 منشور على الرابط: <http://www.al-binaa.com/archives/article>

لتلك الحقوق الى وثيقة الدستور ، واما الوسيلة الثانية فهي تزويد هذه الحقوق بأدوات ووسائل اكثر فاعلية وحادثة لحمايتها وضمان التزام السلطات بتحقيقها⁽¹⁾

2.3. المبررات الواقعي

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

- **تحقيق النمو الاقتصادي:** النمو الاقتصادي من المؤشرات الأساسية على تحسن الوضع المادي بشكل عام وهو أحد ابعاد التنمية المستدامة، وتحقيق النمو الاقتصادي العالمي سوف يحسن بالضرورة فرص الاستثمار في مجالات التنمية الأخرى مثل الصحة والتعليم والتطور الصناعي والتكنولوجي والتنمية الاجتماعية وتقليل الفقر، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.⁽²⁾ ولكن هذا النمو يجب أن لا يتعارض مع التنمية البيئية من خلال تأثير التقدم الصناعي على النظام والحياة البيئية من جهة، أو يسبب استهلاك مجحف واستنزاف لموارد اليوم على حساب المستقبل وحق الأجيال القادمة فيه.
- **تحسين الوضع المعيشي:** التنمية المستدامة تتضمن العديد من الأهداف التي تهتم بالوضع المعيشي لسكان العالم وخاصة البلدان الفقيرة، وذلك من خلال الإشباع العادل للحاجات الأساسية للإنسان انطلاقاً من حقه في البقاء ومحاربة الفقر وتحسين الوضع الصحي للإنسان وتأمين متطلبات الحياة الأساسية ووضع برامج الدعم الغذائي والقضاء على المجاعات، بمعنى آخر تحسين نوعية الحياة بكافة جوانبها لسكان العالم.
- **تحقيق التقدم الاجتماعي:** وهذا من الأهداف العامة للتنمية المستدامة الذي يشمل أبعاد أو مجالات مختلفة ومتنوعة، مثل تحسين التعليم من خلال محاربة الجهل والأمية وإيصال التعليم لأكبر قدر من الناس، وتحسين وتطوير الصحة من خلال تحسين نوعية المعيشة ومحاربة الأمراض والأوبئة العالمية والإقليمية، محاربة الفقر وعلاج مشاكل اللاجئين والاهتمام بالطفولة وتحقيق العدالة الاجتماعية والكثير من القضايا الأخرى⁽³⁾. بالإضافة الى مراعاة المسائل الاتية⁽⁴⁾ :-
- الاستقلالية في اتخاذ القرارات وتبني نموذج تنموي داخلي يلبي احتياجات الشعوب وتعريفها بحرية، واختيار نمط الحياة المناسب لها، والمتوافق مع السياق التاريخي والمؤسسي والإيكولوجي والثقافي لأفرادها، فالتنمية المطلوبة هي التنمية التي تنبع جذورها من خصوصيات المجتمع، والقائمة على العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

(1) د. سامر مؤيد عبد اللطيف ، التأصيل الدستوري للحكم الرشيد ، مركز آدم للحقوق والحريات ، 2017/08/27 على الرابط:

<http://ademrights.org>

(2) محمد امين كريب ، تحديات التنمية المستدامة في العراق وسبل معالجتها ، مجلة التجارة الالكترونية العراقية ، وزارة التجارة العراقية ، العدد 17 ، السنة 2019 ، ص 32 .

(3) سامي بلال ، مصدر سابق .

(4) د. زيد معن حسن ، التنمية المستدامة مفهوم وابعاد ومكونات ، ورشة عمل عقدت في المعهد التقني في الديوانية بتاريخ 25 / 9 / 2022

- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع: وذلك بإتباع طريقة تلائم امكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.
- ضمان التخطيط التشاركي بشكل يسمح بإعادة توزيع السلطات والأدوار بين الدولة والسوق والمجتمع المدني، والتركيز على كيفية إدارة المخاطر والحفاظ على الأصول البيئية والاجتماعية.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سلبية .
- **الحفاظ على البيئة:** تعد التنمية البيئة من الأبعاد والأهداف الأساسية لعملية التنمية المستدامة، فخطط التطوير والتنمية في أي مجال يجب أن لا تؤثر سلباً على البيئة أو النظام البيئي، ويتحقق ذلك من خلال :-
- احترام البيئة الطبيعية: وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.
- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
- **تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية :** وذلك باستعمال الموارد الطبيعية وتوظيفها بصورة عقلانية دون استنزافها أو تدميرها، لأن السبب الرئيسي للاستنزاف المستمر للموارد الطبيعية هو أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة خاصة في الدول المتقدمة صناعياً، مما أدى إلى عدم استطاعة كوكب الأرض على تحمل أنماط الاستهلاك السائدة في الدول الصناعية على نطاق عالمي.
- **التفكير بالمستقبل:** النظرة المستقبلية هي ما يميز بين التنمية وبين التنمية المستدامة فعملية الاستدامة في التنمية تعني عدم اقتصار الأهداف التنموية على الحاضر وإنما يجب أن نرى نتائجها في المستقبل، ويجب أن تكون عملية التنمية عجلة تستمر بالدوران دون توقف، ويجب أن لا تتعارض عمليات التنمية في الحاضر مع مصالح الأجيال القادمة في أي مجال سواء الطاقة أو البيئة أو الموارد الغذائية أو المائية.⁽¹⁾

من الأهداف السابقة يتبين لنا أن التنمية المستدامة، لا يمكن حصرها في الحدود الطبيعية للبعد البيئي، بل هو مفهوم واسع يستوجب أبعاداً سياسية واجتماعية، إلى جانب البعد الاقتصادي، فهي تنمية تفاعلية حركية، تأخذ

(1) سامي بلال ، مصدر سابق، ص7.

على عاتقها تحقيق الموائمة والموازنة بين الأركان الثلاثة: البشر والموارد البيئية والتنمية الاقتصادية، والتنمية المستدامة هي تنمية ذات قدرة على الاستمرار والاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية، والتي تتخذ من التوازن البيئي محورا أساسيا لها، يهدف إلى رفع المستوى المعيشي من جميع جوانبه، مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها.⁽¹⁾

4. التقنين الدستوري للتنمية المستدامة

إنّجه عدد من الدساتير الحديثة الى تبني قضية التنمية المستدامة بصور وصياغات متنوعة عكست تنوع دوافع المشرع الدستوري ومن وراءه النظام السياسي القائم ، ولكنها في كل الاحوال عبرت عن نزوع تقديمي لمحاكاة أو تبني المفاهيم والمبادئ الجديدة التي شاعت حديثا في الادبيات الاقتصادية والسياسية الدولية والوطنية التي روجت لها وحثت على تبنيها المنظمات الدولية في اطار دعواتها لإصلاح البنى والاقتصادية والاجتماعية للدول مع الحفاظ على البيئة وحقوق الاجيال القادمة. ومثلما تنوعت مبررات تبني التنمية المستدامة في دساتير بعض الدول ، فقد تنوعت كذلك صور هذا الاحتضان الدستوري لهذه القضية بين التصريح والتلميح ، وبين التعميم والتحديد .

1.4. التقنين الدستوري الصريح للتنمية المستدامة

من الناحية النظرية لا يكتف الدستور – في العادة- بوصف نظام الحكم واليات عمله ، وانما يعين الاتجاه الذي تسير فيه وبموجبه السلطات العامة والفكرة القانونية التي تسعى هذه السلطات لتحقيقها ، فضلا عن تبنيه قواعد لتنظيم حقوق الافراد وحرّياتهم ، وهي في مجملها من صنف القواعد التوجيهية التي يلحقها المشرع بالدستور لتأكيد اهميتها ومكانتها السامية من جهة ، ولضمان حمايتها وانفاذها بعد الزام السلطات العامة باحترامها وتقنينها بصيغة قوانين واجراءات بغية تطبيقها على ارض الواقع وتحمل المسؤولية القانونية عن مخالفتها⁽²⁾ .

ومن هذا المنطلق والاساس متفاعلا مع الرغبة بتحديث قواعد الدستور عبر استعارة بعض المفاهيم والمبادئ التي روجت لها في الآونة الاخيرة بعض القوى والتيارات العالمية ، اتجهت بعض الدول في العقود الاخيرة من القرن العشرين الى تبني مفهوم التنمية المستدامة وتجسيد مبادئه في اطار دساتيرها بصورة صريحة ومحددة . غير ان الاشارة الدستورية لهذا المفهوم وما يرتبط به من مبادئ ، لم تأت بصيغة ووظيفة موحدة ، بل تنوعت واختلقت باختلاف غايات السلطة المؤسسة من تبنيها والصيغة التي وردت بها في سياق الدستور ؛ فعكست - على اختلاف هذه الصيغ والمقامات - درجة النضج التشريعي الذي بلغته تلك الدساتير.

وذلك ما وجدناه جليا في دستور دولة برغواي لعام 1992 ، الذي اوكل الى الدولة مسؤولية توجيه التنمية الوطنية، وتضمن شموليتها واستدامتها وتعزيزها لسيادة الدولة ونظامها الديمقراطي وتحقيقها لذلك من خلال دعم النمو الاقتصادي والتوظيف والتوزيع الأكثر عدالة للدخل والثروة، والممارسة الكاملة للحرية والكرامة من قبل جميع

(1) د. عمار حاتم كامل ، تطور مفهوم واهداف التنمية المستدامة ، مقال منشور على موقع مركز تنمية حوض اعالي الفرات في جامعة الانبار ، على الرابط :

https://www.uoanbar.edu.iq/UEBDC/News_Details.php?ID=205

(2) عامر عبد زيد ، قراءات في مفهوم الدستور ، دراسة منشورة على موقع الحوار المتمدن بتاريخ 2008/6/18 على الرابط : <http://m.ahewar.org/s.asp?aid=137894>

الأفراد والمجموعات والطبقات الاجتماعية، التي يضمن هذا الدستور حمايتها. وفقا للمادة 25 منه ، وأكثر من ذلك فقد تبنى الدستور في المادة (26) هدفا للنظام السياسي مجاله تخطيط التنمية الوطنية، بما يضمن الثبات والديناميكية والديمومة والعدالة في النمو الاقتصادي، واستقلال البلاد وتحولها الديمقراطي السياسي والاجتماعي والثقافي.

وبموجب المادة (176) تبنى الدستور سياسة اقتصادية تهدف في الأساس إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة، بهدف تحفيز نمو منتظم ومستدام للاقتصاد، وخلق مصادر جديدة للوظائف والثروة، وزيادة الثروة الوطنية وضمان رفاه السكان. ويكون تعزيز التنمية عبر برامج للتنمية الشاملة تنسّق وتوجّه النشاط الاقتصادي الوطني.

ثم وسع من دائرة الاحتضان الدستوري لسائر عناصر التنمية المستدامة ومستلزماتها من خلال الربط بين نمو السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع المحافظة على البيئة وبنوعية الحياة التي يعيشها سكان البلاد بحسب المادة السادسة من الدستور⁽¹⁾.

في وقت لاحق كرس الدستور البولندي لعام 1997 حرصه على تأمين متطلبات التنمية المستدامة بموجب المادة الخامسة التي اوجبت بدورها على جمهورية بولندا الحفاظ على استقلال أراضي الوطن وسلامتها وضمان حريات الأشخاص والمواطنين وحقوقهم وأمنهم ، وحماية التراث الوطني وضمان حماية البيئة الطبيعية، وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة. فكانت هذه الاخيرة بمثابة الاطار والمعياري الدستوري الذي تتحرك بموجبه الدولة الى تحقيق اهدافها في الاستقلال وضمان الحريات والتراث او البيئة التي صارت قيّدا على الحريات العامة بموجب الدستور اعلاه ((لا يجوز فرض أية قيود على ممارسة الحريات والحقوق الدستورية إلا بفعل القانون، وعند الضرورة فقط، في أي دولة ديمقراطية لحماية أمنها أو النظام العام فيها، أو لحماية البيئة الطبيعية أو الصحة أو الآداب العامة أو حريات وحقوق الأشخاص الآخرين. ويجب ألا تنتهك هذه القيود جوهر الحريات والحقوق.))⁽²⁾. تلك التنمية التي لا يمكن لها ان تتحقق الا بنطاقها الشامل بعد تهيئة المؤسسات المخصصة لها وضمان المشاركة الشعبية فيها وفق المادة 66 من الدستور البولندي .

وفي عالمنا العربي تقدم الدستور المغربي لعام 2011 المسيرة الدستورية لحماية الحق في التنمية المستدامة من خلال فصول عديدة ، اذ أكد في فصله 71 الذي يؤكد على أنه " يختص القانون، بالإضافة إلى المواد المسندة إليه صراحة بفصول أخرى من الدستور، بالتشريع في الميادين التالية : ((...القواعد المتعلقة بتدبير البيئة وحماية الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة))" فوضع بهذا النص قاعدة ومنطلقا تشريعي لبناء صرح التنمية المستدامة وتكريسها في نصوص التشريع .

وفي دستور جمهورية مصر العربية لعام 2014 ، وجدنا المادة 27 منه التي بموجبها ((يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر. ويلتزم النظام الاقتصادي اجتماعياً بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين

⁽¹⁾ راجع المواد (6 ، 26 ، 176) من دستور جمهورية الباراغواي للعام 1992

⁽²⁾ المادة 31 من دستور جمهورية بولندا لعام 1997 .

الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات ضمن الحياة الكريمة، وبعد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقاً للقانون⁽¹⁾ وفي ذلك المام دستوري كامل بكل أهداف وأبعاد التنمية المستدامة الأجانِب الإشارة الصريحة لها وما يسندها من منظومة قيم ومبادئ أساسية. وذلك بعد أن أقر المشرع الدستوري المصري بكون التنمية المستدامة حق دستوري بموجب المادة 46. بالنص على أن ((لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها)).

والى أبعد من ذلك وبخطوات أكثر واقعية اتجه الدستور المصري الى الزام الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية وتحسين خصائصها، وذلك في إطار تحقيق التنمية المستدامة⁽²⁾. ثم تدرج الدستور المصري في سلم الحماية العملية لمسار التنمية المستدامة من خلال توفير ما تحتاجه الوحدات المحلية من معونة علمية، وفنية، وإدارية، ومالية، وتضمن التوزيع العادل للمرافق، والخدمات، والموارد، وتقريب مستويات التنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين هذه الوحدات، طبقاً لما ينظمه القانون. بحسب المادة 177 منه.

وفي الجزائر نجد أنه تم تكريس التنمية المستدامة في ضوء التعديل الجديد لسنة 2020 الذي طرأ على الدستوري الجزائري، حيث تم النص على موضوع التنمية المستدامة في الفصل الثالث المتعلق بالدولة، وإيراد موضوع التنمية ضمن المحور المتعلق بالدولة، فهذا يعكس المكانة الهامة والجوهرية التي منحها المؤسس الدستوري لها لكونها تعد مقوماً من مقومات الدولة، ولقد تم تعديل المادة (19) من دستور 2016⁽³⁾ وتم تعويضها بالمادة (21) في التعديل الجديد لسنة 2020 فأصبحت تنص على ما يلي "تسهر الدولة على :

- ضمان بيئة سليمة من أجل حماية الأشخاص وتحقيق رفاهيتهم.
- ضمان توعية متواصلة بالمخاطر البيئية.
- الاستعمال العقلاني للمياه والطاقات الأحفورية والموارد الطبيعية الأخرى.
- حماية البيئة بأبعادها البرية والبحرية والجوية، وتتخذ كل التدابير الملائمة لقمع الملوّثين".

ومن خلال نص المادة أعلاه يتضح لنا، رؤية المؤسس الدستوري الجزائري في ضمان حماية فعالة للتنمية المستدامة والبيئة والتي تم ربطها مباشرة بحماية صحة وسلامة الأشخاص وتحقيق أمنهم ورفاهيتهم، على أساس أن التنمية المستدامة ترتكز على العلاقة بين نشاطات الافراد والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس الحياة الإنسانية⁽⁴⁾.

(1) المادة 27 من دستور جمهورية مصر العربية لعام 2014 .

(2) انظر المادة 41 من دستور جمهورية مصر العربية لسنة 2014 .

(3) نصت المادة (19) من الدستور الجزائري لسنة 2016 على أنه " تضمن الدولة الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة، تحمي الدولة الأراضي الفلاحية، كما تحمي الدولة الأملاك العمومية للمياه".

(4) د. زاوني نادية، التنمية المستدامة على ضوء التعديل الدستوري الجديد، مجلة المجلس الدستوري، العدد 16، 2021، ص53.

2.4. التقنين الدستوري للضماني لعناصر التنمية المستدامة

ان غياب الاشارة الصريحة للتنمية المستدامة لا يعني انتفاء اساسها الدستوري او انصراف المشرع الدستوري عنها ولا سيما اذا ما علمنا ان استخدام هذا المفهوم المعاصر قد سبق تاريخ صياغة تلك الدساتير، فضلا عن وجود اهم عناصرها التي تغني الحضور الصريح لها ومن ذلك دستور المانيا لعام 1949 الذي اوجب لكل شخص الحق في حرية تنمية شخصيته، طالما أنه لا ينتهك حقوق الآخرين ولا يخل بالنظام الدستوري، ولا القانون الأخلاقي. و اقر لاحقا اهمية حماية الطبيعة وإدارة المناظر الطبيعية⁽¹⁾.

وبالمثل لم نثر على مفهوم التنمية المستدامة في دستور ايطاليا لعام 1947 لكننا عثرنا على اهم عناصرها بالحرص على تحقيق التنمية المتوازنة على كافة الصعد بحسب نص المادة 119 ((من أجل تنمية التطور الاقتصادي والانسجام والتضامن الاجتماعي، وللحيلولة دون حدوث حالات الخلل الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز الممارسة الفعالة لحقوق الأشخاص ولتحقيق أهداف غير الممارسة العادية لوظائفها، تخصص الدولة موارد إضافية وتعتمد إجراءات خاصة لمصلحة بلديات ومحافظات ومدن حضرية وأقاليم محددة)). وهذا لا يعد شيئا الى جانب حرص الدستور السويسري لعام 1999 على حماية البيئة ومن ذلك نصه في المادة 73. على مسعى الاتحاد والمقاطعات لتوفير علاقة دائمة ومستدامة بين الطبيعة وقدرتها على التجدد من ناحية واستخدامها بواسطة الإنسان من ناحية أخرى)). بعد ذلك اتجه هذا الدستور الى ارساء القواعد العملية لحماية البيئة بنص المادة 78. على الاتي :-

1. تختص المقاطعات بحماية الطبيعة والتراث الثقافي.
2. يضع الاتحاد في اعتباره عند القيام بمهامه المسائل المتعلقة بحماية الطبيعة والتراث الثقافي، ويحافظ على المناظر الطبيعية والمظاهر المحلية والمناطق التاريخية وكذلك الآثار الطبيعية والثقافية؛ كما يقوم بصيانتها بأكملها إذا كان ذلك في المصلحة العامة.
3. يمكن للاتحاد أن يدعم الجهود المبذولة لحماية الطبيعة والتراث الثقافي وأن يشتري أو يحمي الأماكن ذات الأهمية الوطنية على مستوى البلاد عن طريق العقود أو الشراء الإجباري.
4. يصدر الاتحاد التشريعات لحماية عالم الحيوان والنبات، ولصيانة الموطن الطبيعي الذي تحي فيه مع الحفاظ على تعددية الطبيعة. كما يحمي الأنواع المهددة بالانقراض.
5. تتوفر الحماية للمستنقعات والأراضي السبخة ذات الجمال الخاص والأهمية الوطنية. ولا يجوز إنشاء مباني فيها أو تغييرها، باستثناء الإنشاءات الهادفة إلى حمايتها أو لاستخدامها الزراعي المتواصل.

وبالمثل يعمل الاتحاد والمقاطعات في إطار اختصاصاتهم على توفير طاقة كافية ومتعددة وآمنة واقتصادية ومحافظة على البيئة وكذلك على الاستهلاك الاقتصادي والمعقول للطاقة بموجب المادة (89).⁽²⁾ على الضفة اللاتينية من العام كان لدستور البرازيل 1988 جولة مع عناصر التنمية المستدامة دون حضورها الصريح، اذ جعل هذا الدستور من البيئة السليمة ومواردها حقا دستوريا مستديما للأشخاص والمجتمعات المحلية والشعوب والأمم للاستفادة من البيئة والثروات الطبيعية التي تمكنهم من التمتع بعيش كريم. بحسب المادة (74)، وجعل من التنمية المتوازنة هدفا للقانون المكمل لقواعد التعاون بين الاتحاد والمقاطعات والبلديات بحسب نص المادة (23)،

(¹) انظر المادة 2 من دستور جمهورية المانيا الاتحادية لعام 1949.

(²) انظر المواد (73، 78، 89) من دستور الاتحاد السويسري لعام 1999

وهو القانون ذاته الذي سيضع التوجيهات والأسس لتخطيط التنمية الوطنية المتوازنة، التي تجمع وتحقق التوافق بين خطط التنمية الوطنية والمناطقية بموجب المادة (174) وقد ذهب الدستور الى ابعاد من ذلك بان وفر لهذا النوع من التنمية المستلزمات والسيولة المالية المطلوبة بحسب ما جاء في المادة (192) ((ينظم النظام المالي الوطني، الموضوع لدعم التنمية المتوازنة في البلاد وخدمة المصالح الجماعية، في جميع أجزائه المكوّنة)) . بل وجعل حركة العلوم والتقانة تسير بالتناغم والاتزان مع اشتراطات حماية البيئة والحياة⁽¹⁾.

وفي الختام كان حضور التنمية محدودا دستور جمهورية العراق لعام 2005 ، اذ اوجب على الدولة حماية البيئة والتنوع الاحيائي والحفاظ عليهما⁽²⁾ . وفي المادة (114 / ثالثاً) كان رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث والمحافظة على نظافتها بالتعاون مع الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم من بين الاختصاصات المشتركة بين المركز والاقاليم في الوقت الذي حرصت فيه باقي الدساتير الفدرالية على جعل هذا الاختصاص من السلطات الحصرية للمركز في مسعى لتقويته وتوحيد مثل هذه السياسة الاستراتيجية ذات الابعاد والتداعيات المستقبلية ما يعكس تهاون المشرع الدستوري العراقي بالقضية البيئية وانصرافه التام عنها .

(¹) انظر نص المادة 385 من دستور جمهورية البرازيل لعام 1988

(²) انظر المادة (33 / ثانياً) من دستورية جمهورية العراق لسنة 2005 .

5. الخاتمة

في ضوء ما تقدم من معطيات في سياق التنمية المستدامة توصلنا الى النتائج الاتية :-

1.5. النتائج:

- 1- التنمية المستدامة عملية متشعبة ومتعددة الأبعاد وهي تمثل إستراتيجية ذات غايات وأهداف محددة، فهي تضرب بجذورها في كل جوانب الحياة بكل ما يميزها من قيم وعادات وسلوك وأساليب وأوضاع عمرانية واجتماعية واقتصادية ونظم سياسية وتقدم علمي وتقني بهدف تحقيق المتطلبات المختلفة للسكان والوصول بهم إلى وضع أفضل.
- 2- يمكن اعتبار التنمية المستدامة بمثابة التزام أخلاقي من الجيل الحالي للجيل القادم ، يضمن خلاله الجيل الحالي الاستجابة لحاجاته المتعددة دون أن يفرض قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها للخطر.
- 3- يتضح لنا أن التنمية مرت بمراحل عديدة خلال العقود الأربعة الماضية من القرن العشرين، فكان لكل عقد من العقود همومه وأفكاره ومزاياه، وبالتالي فإن مفهوم التنمية تبلور طبقاً لتلك الأفكار والاحتياجات، أما في نهاية عقد التسعينات وبداية الألفية الثالثة و نتيجة للتطورات الكبيرة التي حدثت في مجال البيئة ، فإن الحاجة دعت إلى إيجاد استراتيجية يمكن من خلالها تطوير الإنتاج ، مع المحافظة على سلامة البيئة و الموارد للأجيال كافة .
- 4- ان الاهتمام الانساني بقضية التنمية المستدامة قد بدا في الدول المتقدمة بينما انت البدايات الدستورية لقضية التنمية المستدامة في دساتير الدول النامية الحديثة الاصدار.
- 5- ان اغلب الدساتير التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة صراحة قد جعلتها منطلقا وهدفا للجهود الحكومية والتشريعية مثلما اعتبرتها حقا مكتسبا واصيلا للجماعة الانسانية .
- 6- اتجهت بعض الدساتير الى تبني اهم عناصر التنمية المستدامة يتقدمها العدالة الاجتماعية والتنمية الانسانية الى جاني حماية البيئة ومواردها .

2.5. التوصيات:

- 1- تبني استراتيجية تنموية فعالة وواقعية وبعيدة المدى ومتعددة الجوانب لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة .
- 2- ضمان الاستثمار الامثل للموارد والطاقات البشرية والطبيعية بما يحقق المساواة بين المتاح والمنشود وبين الحاضر والمستقبل .
- 3- تعزيز آليات الحكامة بإعتبارها رافعة كبرى للتنمية المستدامة.
- 4- توسيع نطاق مشاركة كل فئات وشرائح المجتمع في عملية صياغة استراتيجية التنمية الشاملة وتطبيقها.
- 5- الحد من نسبة النمو الديموغرافي لما يسببه من تفاقم لظاهرة البطالة وتأثيره على تدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية.
- 6- ندعو المشرع العراقي الى تبني النص على الحق بالتنمية المستدامة في الدستور والتشريعات النافذة
- 7- ضرورة تعزيز دور الإعلام ومؤسسات التنشئة الاجتماعية في توعية المجتمع باهمية التنمية المستدامة واليات تحقيقها وحمايتها .
- 8- تشجيع وفرض استعمال تكنولوجيا نظيف في مختلف المشاريع المضرة بالمجال البيئي وترشيد إستغلال الموارد البيئية.
- 9- وضع نظام لإدارة الكوارث والمخاطر الطبيعية داخل مختلف مؤسسات الدولة.

6.المراجع

أولاً: الكتب

- 1- دوزبية برنارد وآخرون، مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية، الشعبية المصرية القومية لليونسكو، القاهرة، 1988.
- 2- سالم محمد عبود، استراتيجية التنمية المستدامة (مدخل تحليلي للعلاقة بين الامن والتنمية)، ط1، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، القاهرة، 2019.
- 3- عبد الخالق عبد الله ، التنمية المستدامة بين البيئة والتنمية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت-لبنان، 1998.
- 4- عبدالله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 2002.
- 5- محمد باقر علي وردم ، العالم ليس للبيع ، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة ،عمان : الاهلية للنشر والتوزيع، 2003.
- 6- مدحت محمد أبو النصر ، ادارة وتنمية الموارد البشرية "الاتجاهات المعاصرة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

- 1- عبد المنعم أحمد شكري، التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق (دراسة تحليلية مقارنة) ، أطروحة دكتوراه، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة، 1999.
- 2- محمد مصطفى سالت ، التنمية الزراعية المستدامة و رهان الأمن الغذائي في الجزائر ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة محمد خضير – بسكرة ، بتاريخ 2017.
- 3- مهدي صالح داوي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وابعادها الاقتصادية العربي، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2006.

ثالثاً: البحوث والدوريات

- 1- أحمد المهدي بالله، الطبيعة القانونية للتنمية المستدامة في إطار أحكام القانون الدولي العام، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الثاني والتسعون، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2009.
- 2- ريدا ديب وسليمان مهنا ، التخطيط من اجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد 25 ، العدد الاول، السنة 2009.
- 3- زاوئي نادية، التنمية المستدامة على ضوء التعديل الدستوري الجديد، مجلة المجلس الدستوري، العدد16، 2021.
- 4- سالم توفيق النجفي ، البيئة والتنمية الاقتصادية مقاربات اقتصادية ، مجلة تنمية الرافدين ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العدد 73 ، 2003 .

- 5- عبد الله بن جمعان الغامدي ، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، المجلد 23 ، العدد 1 ، السنة 2009.
- 6- غسان حسن حمود ، مفاهيم التخطيط الحضري المستدام واثرها على البيئة السكنية: المجاورة السكنية (أنموذجاً)، مجلة واسط للعلوم الهندسية، كلية الهندسة، جامعة واسط ، المجلد 16، العدد 1، 30 إبريل- نيسان 2008.
- 7- ماجدة ابو زنت وعثمان غنيم ، التنمية المستدامة : دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى ، مجلة المنارة ، المجلد 12 ، العدد 1 ، 2006.
- 8- محمد امين كربيت ، تحديات التنمية المستدامة في العراق وسبل معالجتها ، مجلة التجارة الالكترونية العراقية ، وزارة التجارة العراقية ، العدد 17 ، السنة 2019 .

رابعاً: الدساتير

- 1- دستور جمهورية المانيا الاتحادية لعام 1949 .
- 2- دستور جمهورية البرازيل لعام 1988.
- 3- دستور جمهورية البارغواي للعام 1992.
- 4- دستور جمهورية بولندا لعام 1997 .
- 5- دستور الاتحاد السويسري لعام 1999
- 6- دستورية جمهورية العراق لسنة 2005 .
- 7- دستور جمهورية مصر العربية لعام 2014 .
- 8- دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 2016
- 9- التعديل الجديد لدستور الجمهورية الجزائرية لسنة 2020.

خامساً: الشبكة المعلوماتية للانترنت

- 1- اسحاق الكندري ، مفهوم التنمية المستدامة : اهميتها واهدافها وانماطها ، مقال منشور في جريدة الكويتية ، الجمعة ، 30 / 12 / 2022 ، ص2، منشور على الرابط الاتي :
<https://alkuwaityah.com/Art/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85>
- 2- مفهوم التنمية المستدامة ، بحث منشور على موقع موسوعة الجزيرة، بتاريخ 2015/11/30، تاريخ الدخول للموقع 2022/12/4، على الرابط الاتي:
<https://nudrh.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9->
- 3- التنمية المستدامة، مقال منشور على موقع الأمم المتحدة- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تاريخ الدخول للموقع 2022/12/5، على الرابط الاتي: <https://www.un.org>
- 4- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الصادر في 26 أغسطس ، 4 سبتمبر 2002، جوهانسبرغ، منشور على موقع الأمم المتحدة- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تاريخ الدخول للموقع 2022/12/5، على الرابط الاتي: <https://www.un.org>
- 5- سامي بلال ، اهمية التنمية المستدامة واهدافها ، مقال منشور بتاريخ 2021/3/15، تاريخ الدخول للموقع 2022/12/10، ص4، على الموقع الاتي:

<https://www.hellooha.com/articles>

6- جعفر طالب احمد ، أبعاد التنمية المستدامة، مقال منشور بتاريخ 2020/11/24، على موقع المرجع الالكتروني للمعلوماتية تاريخ الدخول للموقع 2022/12/20، ص7، على الرابط الاتي:

<https://almerja.com>

7- الامين اياد عويكة، في الدستور ، مقالة لمجلة البناء ، منشور بتاريخ 2017/09/06 منشور على الرابط:

<http://www.al-binaa.com/archives/article>

8- سامر مؤيد عبد اللطيف ، التأصيل الدستوري للحكم الرشيد ، مركز آدم للحقوق والحريات ، 2017/08/27 على الرابط:

<http://ademrights.org>